2023/53.
واردات عدد .....
07 ديسمبر 2023
E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"

فصل وحيد: تتم الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" الملحقة بهذا القانون والممضاة بتونس في 6 فيفري 2023 بين الدولة التونسية من جهة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من جهة أخرى.

2023/53.

2023/53.

شـــرح الأسـباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني")

يهدف مشروع هذا القانون إلى الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

وقد أُسند امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" المتأتي من رخصة البحث عن المحروقات "قيروان الشمالي" بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 15 ديسمبر 1992 وذلك لمدة صلوحية بـ 30 سنة انتهت في 24 ديسمبر 2022. وكان الامتياز يرجع لكل من الشركة الكويتية الجنسية " KUFPEC (Tunisia) Limited" بنسبة 22,5% والشركة الصينية "CNPC International (Tunisia) Ltd" بنسبة 22,5% والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55%. وتقوم شركة مختلطة (الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول -CTKCP) بدور المقاول العام.

ويخضع امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" إلى مقتضيات أحكام المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتعلق بسن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها والمصادق عليه بالقانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 والمنقح بالقانون عدد 9 المؤرخ في 6 مارس 1987 وأحكام الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة برخصة البحث "قيروان الشمالي" المتأتي منها الامتياز.

ومن خلال دراسة الجوانب الإجرائية والفنية والاقتصادية للتصرف في هذا الحقل بعد انقضاء مدة صلوحيته، يتبين أن مآل امتياز "سيدي الكيلاني" يتوقف على فرضيتيْن اثنتيْن وهما إمّا مواصلة استغلاله أو هجره بصفة نهائية. وقد خيّرت الوزارة التوجّه الأول لما له من مردودية إيجابية في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني من المحروقات وتطويره وذلك في إطار إسناد جديد بالاعتماد على مقتضيات الفصل 68 من كراس الشروط الملحق بالاتفاقية الخاصة الذي ينص على أن تتعهد السلطة المانحة بإعطاء أصحاب الامتياز **الأولوية** في التمتع بامتياز استغلال جديد لنفس المساحة المعنية بنفس الشروط التي يمكن أن يسند بها إلى الغير على أن تتولى في هاته الحالة السلطة المانحة إعلامهم بقرارها مواصلة الاستغلال وبتطبيق حق الأولوية قبل موفي السنة الخامسة التي تسبق انقضاء صلوحية الامتياز.

مع التوضيح وأن هذا التمشي سبق اعتماده في مواصلة استغلال امتيازات "جبل طمسميدة" و"جبل الدولاب" و"قرمدة" و'معمورة" و"جبل قروز" بعد المصادقة عليه في جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 17 ماي 2022. هذا وقد تمّ نشر المراسيم المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات الخاصة وملحقاتها والمتعلقة بامتيازات الاستغلال المذكورة بالرائد الرسمي عدد 70 بتاريخ 21 جوان 2022.

وفيما يتعلّق بامتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني"، فقد كانت النيّة متجهة نحو اعتماد نفس التمشي حيث راسلت السلطة المانحة أصحاب الامتياز بتاريخ 04 ماي 2016 لإفادتهم بتوجّهها نحو تمكينهم من مواصلة استغلاله بعد انقضاء صلوحيته في إطار حق الأولية غير أن مسار معالجة الملف اتخذ لاحقا منحى

واردات عدد .....
07 ديسمبر 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2023/53.

آخر أفضى إلى إقرار مواصلة الاستغلال لهذا الحقل البترولي مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية فقط وبنسبة 100 %.

حيث أعرب الشريك الكويتي على الامتياز، "KUFPEC (Tunisia) Limited"، بتاريخ 6 جويلية 2022 عن تخلّيه عن حق الأولوية مع نهاية مدة صلوحية الامتياز في 24 ديسمبر 2022. أما بخصوص الشريك الصيني، شركة "CNPC International (Tunisia) Ltd"، فقد تلقّت الإدارة إعلاما بتاريخ 24 نوفمبر 2021 يُفيد بتغيير تسميتها الاجتماعية لتصبح شركة " Canadian North Africa Oil & Gas Limited" بعد بيعها لأسهمها لفائدة شركة "Zenith Overseas Assets Ltd" وهو ما يدل على تغيير المراقبة على الشركة الصينية لفائدة شركة « ZENITH ».

وقد تعهّدت الإدارة العامة للمحروقات بعد تلقيها هذا الإعلام بجملة من الإجراءات في إطار الصلاحيات المخولة لها خصوصا وأن شركة « ZENITH » سبق رفض مطلبها في اقتناء حقوق الشركة الصينية في نفس الامتياز لعدم توفّرها على القدرة الفنية والمالية فلجأت إلى اقتناء أسهم الشركة المذكورة كطريقة بديلة للوصول إلى نفس النتيجة مع التفصي من إجراء الموافقة المسبقة الوجوبيّة للسلطة المانحة (مجلة المحروقات تفرض الموافقة المسبقة على إحالة الحقوق والالتزامات المرتبطة بسندات المحروقات ولا تنص على إحالة الأسهم).

وحيث لم تقدّم شركة « ZENITH » ما يفيد السلامة الإجرائية لعملية اقتناء الأسهم كما لم يتوفر للإدارة ما يكفي من مؤيدات تضمن مباشرة نشاط استغلال الامتياز في أحسن الظروف كما تقتضيه مجلة المحروقات، فقد استقرّ قرار السلطة المانحة بناء على الرأي المطابق للجنة الاستشارية للمحروقات المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022 على رفض عملية تغيير التسمية الاجتماعية والإحالة الكلية لأسهم شركة "CNPC International Ltd" في رأس مال شركة "CNPC International (Tunisia) Ltd" لفائدة شركة "Zenith Overseas Assets Ltd" مع دعوة الشركة الصينية إلى مباشرة حقوقها في امتياز "سيدي الكيلاني" وكأنّ عملية تغير الرقابة لم تتم.

غير أن الشركة المفوّتة "CNPC International (Tunisia) Ltd" لم تقدّم أي ردّ في الآجال المضبوطة لها كما لجأت الشركة المفوّت لها "Canadian North Africa Oil & Gas Limited" إلى التحكيم الدولي أمام غرفة التجارة الدولية.

وحيث أن ضمان تواصل استغلال الحقول البترولية وتفادي توقفها على الإنتاج يعتبر من أؤكد الأولويات خاصة مع قرب انقضاء صلوحية الامتياز في 24 ديسمبر 2022، فقد تولّت الإدارة العامة للمحروقات مراسلة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بتاريخ 22 نوفمبر 2022 قصد دعوتها إلى مواصلة استغلال حقل "سيدي الكيلاني" بنسبة 100% على أساس حق الأولوية باعتبارها الشريك المتبقي على الامتياز. وعليه، تقدّمت المؤسسة الوطنية بتاريخ 5 ديسمبر 2022 بمطلب رسمي يتعلق بالحصول على امتياز استغلال جديد يُسمّى امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" لمدة صلوحية تقدر بـ 20 سنة ابتداء من 25 ديسمبر 2022 بعد الحصول على موافقة مجلس إدارتها وذلك على أساس البنود والشروط المضبوطة من طرف السلطة المانحة.

وقد حظي هذا المطلب بموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات المنعقدة في 15 ديسمبر 2022.

وقد بينت الدراسة الاقتصادية المنجزة أن مشروع مواصلة الإنتاج على امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" يكتسي مردودية اقتصادية لكل من الدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. حيث تُقدّر المردودية

المنتظرة (valeur actualisée nette) من المشروع بحوالي 26,4 مليون دولار. كما يبلغ الإنتاج المتبقي القابل للاستخراج حوالي 2,061 مليون برميل من النفط.

وتجدر الإشارة أن النظام القانوني للاتفاقية المقترحة يستمد مرجعيته من مجلة المحروقات طبقا لمقتضيات الفصل الخامس من القانون عدد 93 لسنة 1999 المتعلق بإصدار المجلة الذي نص على إلغاء كل النظم الانتقالية بانقضاء أجل سندات المحروقات المنطبقة عليها وكذلك الفصل 19 من مجلة المحروقات الذي نصّ على أن الاتفاقية الخاصة تبرم طبقا لأحكام هذه المجلة وللتراتيب المتخذة لتطبيقها.

وحيث استوفى مسار إسناد امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" إلى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية الشروط الشكلية والإجرائية خاصة من خلال توفّر سند قانوني يسمح بذلك وموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات كما ثبتت الجدوى الاقتصادية للدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في مواصلة الاستغلال علاوة على أن التوجّه ينخرط في صلب الاستراتيجية الوطنية في قطاع المحروقات والتي تتمثل أحد محاورها في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني للمحروقات والعمل على رفعه، فقد تم إعداد مشروع المرسوم المرفق للموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.